

دراسة العلاقة بين هيكل السوق وأداء القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة

2019-2010

Study the relationship among market structure and Algerian banking sector performance during the 2010–2019 period

علي بن الطاهو¹ (جامعة محمد خيضر بسكرة)، ali.bentahar@yahoo.fr

عديلة العلوي² (جامعة محمد خيضر بسكرة)، lal.adila@yahoo.fr

2021-01-11	تاريخ القبول	2020-03-30	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هيكل السوق ولا سيما مؤشريه تركيز السوق والحصة السوقية، وبين أداء القطاع المصرفي الجزائري، خلال الفترة 2010-2019 بالاعتماد على نماذج بانل وبالاستناد إلى نموذج هيكل-سلوك-أداء ونظرية الحصة السوقية النسبية، لتحديد ما إذا كان التركيز العالي للأسواق يساعد المؤسسات على التواطؤ وممارسة سياسات احتكارية قد يكون لها أثر على تكلفة تمويل استثمارات المؤسسات المقترضة، ما يؤثر سلبا على تنافسيتها. مما يستوجب تدخل الدولة من أجل تحرير المنافسة، أو أن الأداء الجيد للبنوك يعود إلى حجمها وكبر حصتها السوقية وقدرتها على تخفيض تكاليفها.

وخلصت الدراسة إلى أن تركيز السوق له أثر إيجابي على الأداء، فيما كان تأثير الحصة السوقية سلبيا عليه، ما يثبت قدرة نموذج هيكل سلوك أداء على تفسير الأداء المصرفي الجزائري، وعجز نظرية الحصة السوقية النسبية عن ذلك.

كلمات مفتاحية: هيكل السوق، الأداء، تركيز السوق، الحصة السوقية، الكفاءة.

Abstract

This study aims to analyse the relationship between market structure and the Algerian banking sector performance during the period 2010-2019 using panel data models, based on the structure conduct performance model and the relative market power theory, to determine whether the high market concentration helps firms to collude and practice monopolistic policies, that may have an impact on the cost of financing borrowers' investments, which negatively affects their competitiveness. This requires the intervention of the state, or that the good performance of banks is due to their large market share and their ability to reduce their cost. The results indicate that the market concentration ratio has a positive impact on performance while the effect of the market share was negative. This proves the ability of the SCP model to explain the Algerian banking performance but the relative market share failed to do so.

Keywords: market structure; performance; concentration ratios; market share; efficiency.

* المؤلف المرسل

مقدمة

إن ربحية البنوك ضرورية لضمان استمراريته واستقرار النظام المالي والاقتصادي، وبالعودة إلى النظريات المفسرة لأداء البنوك، نجد النظريات المرتبطة بهيكل السوق على رأسها، ولكن مع اختلاف كبير في مضامينها، ومن أهم هذه النظريات، نموذج هيكل-سلوك-أداء لبين (Bain) ونظرية السلطة السوقية النسبية لرودس (Rhoades) فحسب فرضيات نموذج هيكل-سلوك-أداء، فإن المنافسة بين المؤسسات تتأثر بدرجة تركيز السوق، فكلما زاد التركيز، قلت شدة المنافسة، ما يؤدي إلى ظهور ممارسات تواطؤ تسمح للبنوك بتقديم معدلات فائدة أقل على الودائع، وأعلى القروض، وتحقيق أرباح غير عادية. وعلى غرار نموذج هيكل-سلوك-أداء، فإن نظرية السلطة السوقية النسبية تتوقع وجود علاقة طردية بين الحصة السوقية للمؤسسة وأدائها، حيث تفترض أن المؤسسات الكبيرة ذات الحصة السوقية المرتفعة ليست بحاجة إلى أن تكون السوق مركزة لزيادة أسعارها، فهي تعتمد على قدرتها على تمييز منتجاتها وعلى علاماتها التجارية لزيادة أسعار منتجاتها وخدماتها وبالتالي أرباحها. وهنا كتيار آخر وعلى رأسه ديمسيتز (Demsetz) يرى أن مصدر الأداء الجيد وكفاءة المؤسسات، إذ تمكنها من اكتساب حصة سوقية أكبر، وأن الكفاءة هي التي تدفع السوق إلى التركيز.

• إشكالية البحث

من خلال ما سبق ولتحديد أي من هذه النظريات تتوافق مع واقع القطاع المصرفي الجزائري، وكيف تؤثر عناصر هيكل السوق المذكورة آنفا على الأداء، نطرح الإشكالية الآتية: كيف يؤثر كل من تركيز السوق والحصة السوقية على أداء القطاع المصرفي الجزائري؟

• فرضيات الدراسة

إن الإجابة عن الإشكالية المطروحة يمر عبر اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية 1

تحقق البنوك أرباحا أعلى في الأسواق الأكثر تركيزا.

الفرضية 2

البنوك الأكثر ربحية هي البنوك ذات الحصة السوقية الأكبر.

الفرضية 3

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكفاءة البنك على ربحيته.

• أهمية الدراسة

إن تحديد مصادر الربحية له أهمية بالغة بالنسبة للدولة وواضعي السياسات الصناعية، إذ يساعدها على معرفة ما إذا كان من الجيد السماح بحالات الاندماج والزيادة في تركيز الأسواق، أو التشجيع على زيادة المنافسة.

• أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة على التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط هيكل السوق بأداء القطاع المصرفي الجزائري.

• منهجية الدراسة

من أجل تحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري والتطبيقي، لتحديد أهم المؤشرات التي تعبر عن هيكل السوق التي قد يكون لها تأثير على الأداء وعرض بعض النظريات المفسرة للعلاقة بينهما، ومن ثم الشرح والتعليق على قيم هذه المؤشرات وتفسيرها وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال أساليب التحليل الإحصائي للتعرف على مدى معنوية هذه المؤشرات.

المحور الأول

الإطار النظري.

أولاً: مفهوم هيكل السوق، الأداء والكفاءة

1. هيكل السوق

إن مفهوم هيكل السوق يستخدم للتعبير عن الخواص الأساسية للأسواق التي تعمل في ظلها المؤسسات والتنظيمات المكونة لهذه الأسواق التي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك هذه المؤسسات وأدائها، وهذا المفهوم مستوحى من تحليل الاقتصاد الصناعي، وضمن هذا التعريف فإن هيكل السوق يشمل درجة تركيز السوق وعوائق الدخول إلى السوق ومدى وجود تمييز في المنتجات، وأحياناً يضاف إلى ذلك درجة التكامل الرأسي أو الأفقي بين المؤسسات. (بامخرمة، 1994، صفحة 51)

ويعدّ تركيز السوق أهم أبعاد هيكل الصناعة وأكثرها شيوعاً، ويقصد به إلى أي مدى يتركز الإنتاج في أحد القطاعات في أيدي عدد محدود من المؤسسات، لذا ففي قياس تركيز السوق ينصب الاهتمام على العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل قطاع ويكون القطاع أكثر تركيزاً كلما قل عدد المؤسسات الناشطة فيه أو زاد التباين بين حصصها السوقية. (المعماري، 2010، صفحة 81)

2. الأداء

يشير مصطلح الأداء إلى نتائج القطاع ككل، إضافة إلى نتائج المؤسسات بشكل فردي، التي تقاس عادة بالربحية وفعالية الإنتاج والتطور التقني والنمو...
وختلفت تعريفات الأداء بين المنظرين الاقتصاديين، فهي تصنف ضمن المفاهيم الجوهرية في النظام المالي بعامة والقطاع البنكي بخاصة، فمن خلال الأداء يمكن الحكم على النشاط المالي وآثاره على المحيط الداخلي والخارجي، ومن أهم التعريفات التي تطرقت للأداء

نذكر تعريف MilleventBroniley، إذ جاء فيه أن الأداء هو تجسيد لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالشكل الذي يجعل المؤسسة قادرة على بلوغ أهدافها. (طلحاوي، 2018، صفحة 44)

وعند دراسة أداء المصارف فإنه يشاع استخدام مفهوم الأداء المالي، ويعرف بأنها انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات من الميزانية، وحساب الأرباح والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة. (طالب و المشهداني، 2011، صفحة 12)

3. الكفاءة

يمكن تعريف الكفاءة بأنها " الوصول إلى أفضل علاقة بين المدخلات والمخرجات »، وكذلك فإن الكفاءة تعرف بأنها " إنجاز الكثير بأقل ما يمكن، أي العمل على تقليل الموارد المستخدمة، سواء أكانت بشرية أم مادية أم مالية، كذلك العمل على تقليل الهدر والعتل في الطاقة الإنتاجية"، والكفاءة هي " القدرة على تحققي فأقصى المخرجات من مدخلات محددة، أو القدرة على تحقيق الحجم نفسه باستخدام أدنى قدر من المدخلات. (الحسيني و الدوري، 2006، صفحة 277)، وتعرف أيضا بأنها " الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج أو المخرجات" (ابو قحف، 2001، صفحة 24)

وتكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضه التشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى. (مفتاح، 2018، صفحة 75)

ثانيا: العلاقة النظرية بين الهيكل والأداء

إن المنهج المتبع في تحليل الاقتصاد الصناعي هو أول منهج حاول تفسير العلاقة بين الهيكل والأداء.

ويركز المنهج الأساسي للاقتصاد الصناعي على العلاقات بين هيكل السوق وسلوك المؤسسات وأثرها على تحديد الأداء، ويوحي هذا المنهج في أبسط أشكاله بأن هنا كعلاقة سببية قائمة، تبدأ من هيكل السوق إلى سلوك المؤسسة ومن ثم إلى الأداء، وقد جاءت أكيد هذه العلاقة ذات الاتجاه الواحد بواسطة الكتاب الأوائل في اقتصاديات الصناعة، وبخاصة الاقتصادي الأمريكي (e.s.masson) ثم تلاه تلميذه (j.s.bain) ليؤكد هذه العلاقة في خمسينيات القرن الماضي. (حطاب، 2016)

حيث قام بدراسة تأثير تركيز السوق باعتباره مؤشرا من مؤشرات هيكل السوق على أداء الصناعات التحويلية الأمريكية، وغطت الدراسة الفترة 1936-1940، وخلصت إلى أن الصناعات ذات التركيز العالي حققت ربحية أعلى، وتوافقت هذه النتائج، مع نتائج بعض الدراسات اللاحقة، التي تم تفسيرها على أنها توفر الحجة التجريبية لتدخل الدولة لزيادة

مستوى المنافسة ومنع إساءة استخدام السلطة السوقية، في المقابل هناك بعض الدراسات لم تخرج بأدلة حول هذه العلاقة خصوصا الدراسات القليلة التي أجريت على البلدان النامية، ما أثار الشكوك حول دور التركيز في تحديد الأداء.

من بين هذه الدراسات نجد دراسة (Rhoades, 1983)، التي درس فيها أكبر 100 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1956-1980 وتوصل فيها إلى أن تركيز الأسواق ليس شرطا لتحقيق أرباح عالية، وإنما يرجع ذلك لحجم المؤسسات، فالمؤسسات الكبيرة تستطيع زيادة ربحيتها تحت أي تركيز من خلال شبكات فروعها الواسعة أو الحملات الإعلانية الضخمة وشهرة علامتها التجارية وغيرها من الأساليب، وهو ما بات يعرف بنظرية السلطة السوقية النسبية.

يمكن للعلاقة بين الهيكل والأداء أن تدرس من جانب آخر، وهو ما قام به (Demsetz, 1973)، حيث قام بدراسة المؤسسات الناشطة في 95 قطاعا صناعيا أمريكيا، فخلص إلى أن المؤسسات الكفؤة هي فقط من تستطيع الاستمرار، وبالتالي فإن خروج المؤسسات غير الكفؤة هو ما يزيد تركيز السوق، وأن الأرباح الأعلى للبنوك ترتبط بتحكمها الجيد في التكاليف مما يساعدها على الحصول على حصص سوقية أكبر، وبالتالي حسب هذه النظرية فإن كفاءة المؤسسات هي التي تؤثر على التركيز وعلى الربحية.

مما سبق نرى أن لكل نظرية سياقها وأدلتها، وأن بعضها قد يفسر بعض الأسواق دون أخرى، وبالتالي فإن تحديد طبيعة العلاقة بين الهيكل والأداء في القطاع المصرفي الجزائري، يجب أن يمر عبر اختبار هذه النظريات على الواقع الجزائري.

المحور الثاني

التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات.

تغطي الدراسة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2019، حيث شملت الدراسة متغيرات وسيطة تخص الاقتصاد الكلي الجزائري التي يمكن أن يكون لها تأثير على أداء القطاع المصرفي، متغيرات متعلقة بهيكل القطاع المصرفي ككل، ومتغيرات خاصة بكل بنك حيث شملت هذه البيانات 14 بنكا وهي: ABC، F، ELBARAKA، CPA، BNPParibas، BNA، BEA، BDL، BADR، alsalamalgeria، AGB، bank، trust، SGA، HOUSING BANK، RANSABANK EL-DJAZAIR.

وتشمل هذه العينة خمسة بنوك عمومية، ثمانية بنوك خاصة وبنك مختلط، وتشمل أيضا اثني عشر بنكا كلاسيكي أو بنكين إسلاميين.

بالنسبة لمصادر المعلومات استعمل الباحث أن قاعدة بيانات موقع البنك الدولي (the world bank, 2020) للحصول على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري (الناتج المحلي الإجمالي للفرد، نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم)، كما استعملنا التقارير السنوية لبنك الجزائر

لسنوات 2017/2010 (la Banque d'Algérie, 2018) والنشرة الإحصائية الثلاثية للثلاثي الرابع لسنة 2018 رقم 45 والثلاثي الثالث لسنة 2019 رقم 48 (la Banque d'Algérie, 2019) والقوائم المالية لبنوك عينة الدراسة لسنوات 2019/2010 للحصول على البيانات المستعملة في حساب العائد على الأصول، مؤشر هيرشمانو هيرفندال والحصص السوقية، ومعامل الاستغلال ولوغاريتم إجمالي الأصول وحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ومؤشر نمو إجمالي الأصول، ولعدم توفر بيانات بعض البنوك لبعض السنوات، فإنها تعدّ حزم بيانات مقطعية زمنية غير متوازنة (unbalanced panel data)، وفيما يلي وصف لمتغيرات الدراسة.

أولاً: المتغير التابع

تم اختيار العائد على الأصول كمؤشر على الأداء والربحية، وهو اختيار شائع في الدراسات السابقة. ويعدّ العائد على الأصول المؤشر الرئيس لأداء البنوك، يتم احتسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{متوسط الأصول}$$

يبين هذا المؤشر مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها، كما أنه مفيد لإجراء مقارنات بين منافسيها في القطاع نفسه، ويتحدد مؤشراً لعائد على الأصول (ROA) بمؤشر ينهما: (Mishkin, 2010, p. 315)

- هامش الربح (PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.

- منفعة الأصول (AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول ويقاس كل من هذين المؤشرين بالعلاقتين التاليتين:

$$\text{هامش الربح} = \text{الدخل الصافي} / \text{إجمالي الإيرادات}$$

$$\text{منفعة الأصول} = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}$$

وعليه فإن:

$$\text{العائد على الأصول} = \text{هامش الربح} (PM) \times \text{منفعة الأصول} (AU)$$

أي :

$$\text{العائد على الأصول} = (\text{الدخل الصافي} / \text{إجمالي الإيرادات}) \times (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول})$$

هذه الصيغة تركز الانتباه على مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، (فمثلاً) إذا حققت مؤسسة ما عائداً على الأصول مرتفعاً فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف، وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين. بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما. (بن الطاهر، 2011، صفحة 60)

ثانياً: المتغيرات المستقلة

1. مؤشر هيرشمان - هيرفندال التركيز السوق

لقد أصبح لهذا المؤشر شعبية متزايدة بين المهتمين بالاقتصاد الصناعي في السنوات الأخيرة، كما أن لهذا المؤشر أهمية خاصة في تحليل الأسعار في أسواق احتكار القلة والمنافسة الاحتكارية، وهو يمثل مجموع مربعات نسبة إسهام كل مؤسسة من المؤسسات الموجودة في القطاع إلى الحجم الكلي للقطاع. (Carlton, dennis, & perloff, 2008, p. 385)

أهم مزايا مقياس هيرشمان:

أنه يأخذ بالاعتبار كل المؤسسات الموجودة في القطاع، ولا يكتفي فقط بإسهام المؤسسات الأكبر حجماً عكس بعض مؤشرات التركيز الأخرى.

وبالتالي فهو يأخذ بالاعتبار دخول مؤسسات جديدة أو خروج بعض المؤسسات من القطاع، وتأثير ذلك على درجة التركيز ودرجة الاحتكار أو المنافسة بالقطاع والتطور الذي يحدث عليها.

ويحسب مقياس هيرشمان وفق الصيغة التالية: (Godefroy , 1995, p. 256)

$$HHI = \sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{x} \right)^2 = \sum_{i=1}^n S_i^2$$

حيث إن S_i هي الحصة السوقية للبنك أوتم حسابها في هذه الدراسة على أساس الودائع المجمعة، و n هو إجمالي عدد البنوك في القطاع.

حتى عام 1970 كان هناك اتفاق عام على أن التركيز والأرباح مرتبطة بشكل إيجابي، فأى زيادة في تركيز السوق ستؤدي إلى زيادة في درجة التواطؤ، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الأرباح. (مياح، 2020، صفحة 83)

حيث توجد علاقة طردية بين التركيز وأسعار الفائدة التي تطبقها البنوك ما يسمح لها من رفع أرباحها. (Mirzaei, Moore, & Liu, 2013, p. 2922)

2. الحصة السوقية (MS).

تعود علاقة هذا المؤشر مع أداء المؤسسات إلى نظرية السلطة السوقية النسبية RMP، حيث تفترض هذه النظرية أنه ليس على المؤسسات الكبيرة أن تلجأ للتواطؤ كي تستطيع أن ترفع أسعارها، لأنها قادرة على أن تميز منتجاتها وخدماتها، مما يسمح لها أن تستغل سلطتها السوقية لترفع أسعارها وتحقق أرباحاً أكبر حتى في الأسواق غير المركزية.

ومن الدراسات التي أكدت هاته العلاقة بين الحصة السوقية والأداء نجد دراسة Shephred الذي درس 231 مؤسسة تعمل في 500 صناعة في الولايات المتحدة، واستخدم الباحث العائد على حقوق الملكية كمؤشر للأداء، وكل من الحصة السوقية وتركيز السوق كمؤشرين للقوة السوقية، وخلص إلى وجود علاقة موجبة بين الحصة السوقية وتركيز السوق وبين العائد على حقوق الملكية، إلا أن الحصة السوقية كان لها الأثر الأكبر. (بن التركي، 2019، صفحة 167)

تقاس الحصة السوقية للبنك كنسبة أصوله إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي كما توضحها العلاقة الآتية:

$$MS = \frac{TA_i}{TA}$$

حيث: TA_i تمثل إجمالي الأصول للبنك، و TA إجمالي الأصول للقطاع المصرفي.

3. هامش الاستغلال (CE)

تم اختيار هذا المؤشر لقياس مدى تحكم البنوك في تكاليفها وكمؤشر يعكس كفاءتها، ويتم حسابه كما يأتي:

هامش الاستغلال = (أعباء الاستغلال العامة مخصصات للاستهلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير مادية) / (الناتج البنكي الصافي)
حيث كلما انخفض هذا المؤشر كلما دل ذلك على تحكم أفضل في تكاليف البنك.

ثالثا: المتغيرات الوسيطة.

تم إضافة بعض المتغيرات الوسيطة التي قد يكون لها تأثير على ربحية البنوك، في هذا السياق تم إدراج لوغاريتم إجمالي الأصول كمؤشر عن حجم البنوك، حيث توجد عديد الدراسات التي ربطت حجم البنوك بربحيتها، كدراسة (Diamond D. W., 1984)، وتكون هذه العلاقة أكثر وضوحا في أوقات الأزمات المالية ومن خلال الدراسات السابقة يتوقع أن يكون لحجم البنوك أثر إيجابي على ربحية البنوك. (Pessarossi, Thevenon, & Weill, 2020, p. 5)

كمتغير وسيط ثا، تم إدراج مؤشر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي أصول البنك، وفيما يخص تأثيرها على ربحية البنوك فقد اختلفت الدراسات في ذلك فبعضها وضع أن زيادة هذه النسبة يمكن أن يضر بأداء البنوك ويخفض من الائتمانات الممنوحة كدراسة (Diamond & Rajan, 2001)، في المقابل توجد دراسات أكدت وجود تأثير إيجابي لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على أداء البنوك، حيث تحقق هذه البنوك عائدا مرتفعا على الأصول كدراسة (Demirguc-Kunt & Huizinga, 2010)

المتغير الوسيط الثالث هو نمو إجمالي الأصول، وتم إضافة هذا المؤشر انطلاقا من نتائج بعض الدراسات التي أثبتت أن البنوك التي يزيد إجمالي أصولها بسرعة تحقق مستويات عالية من الربحية من بين أهم هذه الدراسات دراسة (Demirguc-Kunt & Huizinga, 2010)

ولتبيان دور طبيعة البنك (إسلامي أو تقليدي) تم إدراج متغير وهمي يأخذ القيمة 1 في حال كان البنك إسلاميا والقيمة 0 إذا كان بنكا تقليديا. ولا يوجد إجماع في الدراسات السابقة حول ما إذا كانت هناك فروقا تبين أداء البنوك التقليدية والإسلامية.

فيما يخص تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي أدرجنا ثلاثة متغيرات، المتغير الأول نمو الناتج المحلي الإجمالي وتم إدراجه للسيطرة على تقلبات الدورة الاقتصادية والاتجاه العام لنمو الاقتصاد بشكل عام، أما المتغير الثاني فقد تم اختيار الناتج المحلي الإجمالي للفرد حيث من

المتوقع أن يميل الناس عند ارتفاع دخلهم للاذخار أكثر وبالتالي تكون البنوك قادرة على تعبئة المزيد من الموارد لتمويل المشاريع الاستثمارية، مما يدعم ربحيتها. متغير الاقتصاد الكلي الثالث هو التضخم الذي قد يؤثر على كل من تكاليف وعائدات البنوك، والتضخم يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على ربحية البنوك من خلال التأثير على أسعار الفائدة وقيم الأصول، ويعتمد تأثير التضخم على أداء البنوك على ما إذا كان التضخم متوقعا أم لا، ففي الحالة الأولى يتم تعديل أسعار الفائدة وفقا لذلك، مما ينتج عنه إيرادات تزيد بشكل أسرع من التكاليف فيكون تأثير التضخم إيجابيا على أداء البنك أما في الحالة الثانية فقد تكون البنوك بطيئة في تعديل أسعار فائدتها ما ينعكس سلبا على أدائها. (Pessarossi, Thevenon, & Weill, 2020) والجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة وتأثيراتها المتوقعة على أداء القطاع المصرفي الجزائري.

الجدول رقم 1: متغيرات الدراسة وأثرها المتوقع على أداء القطاع المصرفي الجزائري

المتغير	الأثر المتوقع على الأداء	مصدر البيانات
العائد على الأصول ROA	متغير تابع	
هيرشمانو هيرفندال HHI	+	القوائم المالية للبنوك محل الدراسة، التقارير السنوية والنشرات الإحصائية
الحصة السوقية MS	+	الثلاثية لبنك الجزائر وقاعدة بيانات البنك الدولي
معامل الاستغلال CE	-	
لوغاريتم إجمالي الأصول LogTA	+	
حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول EquityTA	-/+	
نمو إجمالي الأصول GrowthTA	+	
لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد LoGDPpercap	+	
نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPgrowth	+	
التضخم Inflation	-/+	
المتغير الوهمي للبنوك الإسلامية DummyIslamic	-/+	

المصدر: من إعداد الباحثين.

فالجدول السابق يلخص الأثر المتوقع لمتغيرات الدراسة على العائد على الأصول انطلاقا من الدراسات السابقة، حيث من المنتظر أن يكون لكل من مؤشر هيرشمان وهيرفندال HHI والحصة السوقية MS ولوغاريتم إجمالي الأصول ونمو إجمالي الأصول ولوغاريتم الناتج

المحلي الإجمالي للفرد ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أثر إيجابي على العائد على الأصول، بينما من المتوقع أن يكون لمعامل الاستغلال أثر سلبي عليه.

باقي المتغيرات لا يمكن تحديدها أثرها المتوقع بناء على الدراسات السابقة لاختلافها الكبير، وبالتالي يمكن لهذه المتغيرات أن تلعب دورا إيجابيا أو سلبيا على الأداء، ويعتمد ذلك على عوامل أخرى غير مدرجة في هذا النموذج.

ثالثا: التحليل الوصفي

لإعطاء نظرة عامة حول متغيرات الدراسة يستعرض الجدول الموالي أهم المقاييس الوصفية لهذه المتغيرات

الجدول رقم 2: المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	الوسط الحسابي	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	الانحراف المعياري
ROA	2.04	4,44	0,43	0,87
HHI	0,16	0,196	0,148	0,014
MS	0,058	0,296	0,002	0,08
CE	0,38	0,63	0,11	0,11
LogTA	8,33	9,52	7,26	0,68
EquityTA	0,208	0,63	0,06	0,13
GrowthTA	0,13	0,62	-0,14	0,12
GDPpercap	5,63	5,68	5,52	0,04
GDPgrowth	0,032	0,038	0,013	0,01
Inflation	0,05	0,089	0,029	0,018
DummyIslamic	0,157	1,00	0,00	0,36

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

يلاحظ من الجدول رقم 2 وجود تشتت تكبير للمتغير التابع حيث كانت أدنى قيمة هي 0.43، وأقصى قيمة لمؤشر العائد على الأصول قد رتب 4.44، وبلغ انحرافه المعياري 0.89 فيما كانت باينا لمتغيرات المستقلة أقل، وبتغيرات الاقتصاد الكلي أقل بكثير، وقد بلغ متوسط تركيز القطاع المصرفي 0.16 وهو تركيز مرتفع نسبيا، كما هي الحال بالنسبة لمتوسطات الحصة السوقية ومعامل الاستغلال، وقد تدرت أو ساطها الدسابية على التوالي 0.07 و0.39، باقي متغيرات الدراسة سجلت تشتتا صغيرا نسبيا مع أوساط حسابية معتدلة.

المحور الثالث

النموذج الاقتصادي القياسي.

على ضوء ما تم استعراضه من النظريات الاقتصادية وبعض الدراسات السابقة، وللتحقق من الفرضيات تم الاعتماد على حزم البيانات المقطعية الزمنية (panel data)، وذلك لتقدير النموذج الآتي:

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \beta_1 HHI_t + \beta_2 MS_{i,t} + \beta_3 CE_{i,t} + \beta_4 \text{LogTA}_{i,t} + \beta_5 \text{EquityTA}_{i,t} + \beta_6 \text{GrowthTA}_{i,t} + \beta_7 \text{LogGDPpercap}_t + \beta_8 \text{GDPgrowth}_t + \beta_9 \text{Inflation}_t + \beta_{10} \text{Islamic}_i + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:

$ROA_{i,t}$: العائد على الأصول للبنك أفي السنة.

HHI_t : مؤشر هيرشمان-هيرفندا للقياس تركيز السوق في السنة.

$MS_{i,t}$: الحصة السوقية للبنك أفي السنة.

$CE_{i,t}$: معامل الاستغلال للبنك أفي السنة.

$\text{LogTA}_{i,t}$: لوغاريتم إجمالي الأصول للبنك أفي السنة.

$\text{EquityTA}_{i,t}$: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنك أفي السنة.

$\text{GrowthTA}_{i,t}$: معدل نمو إجمالي الأصول للبنك أفي السنة.

LogGDPpercap_t : لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد في السنة.

GDPgraowth_t : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة.

Inflation_t : معدل التضخم في السنة.

Islamic_i : متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا كان البنك إسلاميا والقيمة 0 إذا كان البنك تقليديا.

$\varepsilon_{i,t}$: حد الخطأ العشوائي.

أولا: اختبار سكون بيانات الحزم المقطعية الزمنية

قبل تقدير معلمات النموذج السابق، نقوم باختبار سكون بيانات الحزم المقطعية الزمنية (بانل)، وذلك باستعمال جذر الوحدة، والجدول الموالي يلخص نتائج الاختبار Levin, Lin & Chu.

الجدول رقم 3: نتائج اختبارات LLC للاستقرار يهم تغيرات بانل

المتغير	المستوى	اختبار LLC	القرار
ROA	المستوى	9.31417(0.0000)	I(0)
HHI	المستوى	13.3912(0.0000)	I(0)
MS	المستوى	2.48879(0.0064)	I(0)
CE	المستوى	2.16579(0.0152)	I(0)
LogTA	المستوى	4.95657(0.0000)	I(0)

دراسة العلاقة بين هيكل السوق وأداء القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2019

I(0)	(0.0000)6.03999	المستوى	EquityTA
I(0)	(0.0002)3.55759	المستوى	GrowthTA
I(0)	(0.0000)11.0063	المستوى	GDPpercap
I(0)	(0.0000)8.034573	المستوى	GDPgrowth
I(0)	(0.0000) 7.01290	المستوى	Inflation

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم 3 نلاحظ أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى، ما يعني رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، ما يسمح بتقدير النموذج مباشرة دون إجراء اختبارات التكامل المشتركة. ولكن يجب التأكد من عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

ثانياً: دراسة الارتباط بين متغيرات الدراسة

الجدول الموالي يوضح الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم 4: الارتباط بين متغيرات الدراسة

الارتباط	ROA	HHI	MS	CE	LogTA	EquityTA	GrowthTA	GDPpercap	GDPgrowth	Inflation	Dummy
ROA	1,00										
HHI	0,26	1,00									
MS	-0,54	-0,03	1,00								
CE	-0,11	-0,03	-0,55	1,00							
LogTA	-0,66	-0,10	0,87	-0,50	1,00						
EquityTA	0,54	0,04	-0,46	0,24	-0,77	1,00					
GrowthTA	0,10	-0,18	-0,23	0,01	-0,21	0,05	1,00				
GDPpercap	-0,13	-0,66	0,04	-0,06	0,19	-0,13	0,20	1,00			
GDPgrowth	0,13	-0,01	-0,03	0,16	-0,16	0,14	-0,28	-0,51	1,00		
Inflation	0,11	-0,48	-0,01	-0,07	-0,01	0,02	0,17	0,12	0,01	1,00	
Dummy	0,20	-0,03	-0,26	-0,06	-0,24	0,04	0,30	0,00	0,03	0,01	1,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من الجدول أعلاه تفاوتاً في قيم معاملات ارتباط متغيرات الدراسة، حيث تنوعت بين المعدومة و الضعيفة والمتوسطة والقوية إذ تراوحت بين 0.00 و 0.87، دون الأخذ في الحسبان معاملات ارتباط العائد على الأصول مع باقي المتغيرات، سجل معامل ارتباط لوغاريتم إجمالي الأصول مع الحصة السوقية ومعامل ارتباط لوغاريتم إجمالي الأصول مع حقوق الملكية أعلى قيم حيث قدرت بـ 0.87 و-0.77 على التوالي، وهو ما يعدّ ارتباطاً قوياً مع اختلاف في اتجاه التأثير (ارتباط طردي مع الحصة السوقية وعكسي مع حقوق الملكية)، بينما سجل تسعة معاملات ارتباط قيم متوسطة تراوحت بين -0.4 و-0.66، وكان معامل ارتباط الناتج المحلي الإجمالي للفرد والمتغير الوهمي معدوماً، باقي المتغيرات كان الارتباط بينها ضعيفاً (36 معامل ارتباط)، وهو ما قد يبين على العموم وجود ارتباط غير قوي بين المتغيرات المستقلة، الأمر الذي يمكن أن يزيد من جودة النموذج.

وللتأكد من المتغيرات الأكثر ارتباطاً بالتأثير على معنوية معاملات متغيرنا نقوم باختبار Variance Inflation Factors (VIF)، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم 5: Variance Inflation Factors

Centered VIF	Uncentered VIF	Coefficient Variance	المتغير
3.854634	531.9625	43.29657	HHI
10.69712	16.28841	3.660234	MS
1.538245	19.06884	0.263496	CE
21.77408	3310.367	0.103529	LogTA
5.863949	20.60893	0.747440	EquityTA
1,336750	2,105539	0,274933	GrowthTA
4.287679	90980.47	6.305079	GDPpercap
2.103558	24.27017	0.005836	GDPgrowth
1.596198	14.67111	0.001136	Inflation

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من الجدول أن قيمة LogTA مرتفعة (21.77)، وبالعودة إلى الجدول 4 نجد أن معامل ارتباطها مع الحصة السوقية، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ومعامل الاستغلال هي 0.87، -0.77 و-0.50 على التوالي، لذا تم حذفه من النموذج، وبعد إعادة اختبار Variance

Inflation Factors أصبحت كل القيم منخفضة (أقل من 5). وأصبح بالإمكان التقدير دون تأثير مشاكل الارتباط الخطي على معنويات المعلمات.

ثالثاً: تقدير النموذج

لتقدير النموذج تم استعمال طريقة Random effects والجدول الآتي يوضح النتائج.

الجدول رقم 6: نتائج تقدير النموذج

المتغير	المعلمات	إحصائية t	P.value
C	3.030387***	3.720909	0.0003
HHI	1.103416***	8.431805	0.0000
MS	7.319115-***	5.058228-	0.0000
CE	4.994651-***	8.380933-	0.0000
EquityTA	2.710582***	3.919912	0.0002
GrowthTA	0.021177-	0.715376-	0.4762
GDPpercap	0.787275**	2.620224	0.0388
GDPgrowth	0.160115	0.322653	0.7477
Inflation	0.101940**	2.587588	0.0112
DummyIslamic	0.022163-	0.072215-	0.9426
R2=0.60 Adjusted R2=0.57 F=19.90 ProbF=00 DW=1.58			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من الجدول رقم 6 نلاحظ أن 5 معلمات من أصل 10 كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، ومعلمتان إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، في حين كانت ثلاث معلمات غير معنوية عند مستوى 10%، كما نلاحظ أن بعض المعلمات قد وافقت الفرضيات الموضوعية، وبعضها الآخر لم يوافقها، وقبل مناقشة الفرضيات نتأكد أولاً من جودة النموذج.

رابعاً: اختبار جودة النموذج.

نلاحظ من الجدول رقم 6 أن معامل التحديد المصحح بلغ 0.57 أي أن النموذج يفسر 57% من المتغير التابع، كما أن إحصائية F تساوي الصفر، ما يعكس المعنوية الكلية للنموذج، وكانت قيمة Durbin-Watson stat المقدرة بـ 1.58 محصورة بين القيمة الحرجة الدنيا (1.48) والقصى (1.87)، وبالتالي لا يمكن الفصل بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء بالاعتماد عليها، لذا تم

القيام باختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي وكانت احتمالية Chi-Square بتأخير 2 تساوي 0.3086 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي. وللتأكد من ثبات التباين تم إجراء ARCH وكانت قيمة Prob. Chi-Square عند درجة تأخير 1، 0.1441 وهي أكبر من 0.05 أي نقبل فرضية العدم بوجود ثبات للتباين، ومن خلال نتائج الاختبارات السابقة يمكن اعتبار أن النموذج ذو جودة إحصائية.

المحور الرابع: تحليل النتائج.

من خلال ملاحظة الجدول رقم 6، نجد أن معلمة تركيز السوق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1٪، كما أن إشارتها موجبة أي أن لها تأثيراً إيجابياً على العائد على رأس المال، حيث إنه كلما زاد تركيز السوق استطاعت البنوك أن تفرض أسعاراً فائدة وعمولات أعلى، ما ينعكس إيجاباً على أدائها وهو ما يتوافق مع الفرضية الأولى.

بالنسبة للخصائص السوقية فإن معلمتها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1٪، ولكن لها تأثير سلبي على العائد على الأصول خلافاً للفرضية الثانية، إذ كان يتوقع من البنوك ذات الحجم الكبير تسعير خدماتها بشكل أعلى من البنوك الأصغر حجماً، بالاعتماد على قدرتها على تمييز خدماتها، لتحسين أدائها وتحقيق أرباح أعلى، ودعم هذه الأرباح بالاستفادة من وفورات الحجم، هذه البنوك كان أداءها عكس المتوقع، ويمكن تفسير ذلك بعدم مقدرتها على التحكم في تكاليفها، ومواجهة مشاكل التسيير المرتبطة بالمؤسسات الكبيرة نسبياً وهو ما يتوافق مع العديد من الدراسات الخاصة بالبلدان النامية تحديداً.

معلمة معامل الاستغلال كانت دالة إحصائياً عن مستوى معنوية 1٪، وكانت إشارتها سالبة ومتوافقة مع الفرضية الثالثة، فكل ما كان البنك أكثر كفاءة، ويتحكم أفضل في تكاليفه، كلما استطاع أن يحقق أرباحاً أعلى بغض النظر عن حجمه، أو صغر شبكته وكالاته، وهو ما يتوافق مع النتيجة الثانية، حيث لم تستطع البنوك الأكبر حجماً تحقيق أداء أفضل في ظل غياب الكفاءة.

بالنسبة للمتغيرات الوسيطة، فمؤشر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول له تأثير موجب ومعنوي، فكلما زاد هذا المؤشر، ارتفعت ربحية البنوك أمام عدل نمو إجمالي الأصول، فلم يكن له تأثير معنوي على العائد على الأصول، كذلك بالنسبة للمتغير الوهمي الخاص بالبنوك الإسلامية، فليس له دلالة إحصائية معنوية، أي إن طبيعة البنك إذا كان إسلامياً أو تقليدياً لا تؤثر في درجة ربحيته.

بالنظر لمؤشرات الاقتصاد الكلي، كان لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معلمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪، وله أثر إيجابي على العائد على الأصول كما كان منتظراً، فكلما ارتفع هذا المؤشر ارتفع مستوى الادخار؛ ما يساعد البنوك على تعبئة موارد مالية لتمويل أنشطتها وزيادة أرباحها.

مؤشر التضخم كان معنويا أيضا عند مستوى 5٪ وبأثر موجب، ما يدل على أن البنوك في الجزائر تقوم بتحسين مستويات الفائدة وفق نسب التضخم المتوقعة؛ ما يمكنها من تفادي آثار التضخم السلبية على أرباحها، وفي الأخير فإن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يكن تأثير هذا دلالة إحصائية معنوية.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هيكل السوق وأداء القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2019، وتبسيط الضوء على دور كل من تركيز السوق والحصة السوقية في تحديد أداء المؤسسات المصرفية الجزائرية باعتبارهما من أهم أبعاد هيكل السوق، مما يساهم في وضع سياسة صناعية فعالة تدعم تنافسية المؤسسات والتنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

• أداء البنوك الجزائرية يتأثر إيجابا بتركيز السوق، ما يدل على أن نموذج هيكل-سلوك-أداء قادر على تفسير أداء البنوك الجزائرية، أي إن تركيز السوق البنكية الجزائرية يساعد البنوك على فرض معدلات فوائد أقرب إلى حالات الاحتكار منها إلى حالات المنافسة التامة، ما يرفع من أرباحها وهذا ما يثبت تحقق الفرضية الأولى.

• تؤثر الحصة السوقية سلبا على أداء البنوك الجزائرية، فكلما زاد حجم البنك، انخفضت ربحيته، ما يدل على عدم قدرة البنوك الجزائرية على التحكم في تكاليفها كلما كبرت المؤسسة، وهذا الأثر عكس الأثر المتوقع حسب نظرية السلطة السوقية النسبية، وبالتالي فشلها في تفسير الأداء، حيث تفترض استفادة المؤسسات الكبيرة من وفورات الحجم وشهرة العلامة وحملات إعلانية كبيرة وشبكة وكالات كبيرة تغطي مساحة جغرافية كبيرة، وهذا ما ينفي تحقق الفرضية الثانية.

• يتأثر أداء البنوك الجزائرية سلبا بمؤشر معامل الاستغلال، فالبنوك الأكثر تحكما في تكاليفها تحقق أرباحا أعلى، خصوصا أن شدة المنافسة في القطاع المصرفي الجزائري لا تفرض على البنوك اعتماد تخفيضات كبيرة على معدلات الفائدة، ما يسمح لها من الاستفادة من أكبر ربحية ممكنة، هذه النتيجة تثبت تحقق الفرضية الثالثة.

• زيادة على مؤشرات هيكل السوق يتأثر أداء البنوك الجزائرية بمؤشر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حيث كان له أثر موجب، كما أن أداء البنوك لا يتأثر بمعدل نمو إجمالي أصولها.

• في حالة القطاع المصرفي الجزائري، فإن ربحية البنك لا تتأثر بكونه بنكا إسلاميا أو تقليديا.

• نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم يؤثران تأثيرا موجبا في أداء البنوك الجزائرية، حيث يتحسن الأداء كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو ارتفع معدل التضخم.

• معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس له أي أثر على ربحية البنوك الجزائرية.

التوصيات والاقتراحات.

على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم هذه التوصيات والاقتراحات الآتية:

• تخفيف عوائق الدخول للقطاع المصرفي الجزائري.

- تشجيع زيادة عدد البنوك الناشطة والإسراع في معالجة طلبات اعتماد بنوك جديدة من أجل تخفيف درجة تركيز السوق وزيادة شدة المنافسة فيه.
- حث البنوك على تحكّم أفضل في التكاليف وزيادة كفاءتها، من أجل تعويض أي انخفاض محتمل في الأرباح جراء زيادة المنافسة.
- تمكين البنوك الخاصة من تمويل بعض المشاريع الاستثمارية الضخمة للمؤسسات العمومية والحد من استئثار البنوك العمومية بها، لزيادة المنافسة بين البنوك.
- عقد اتفاقيات تعاون وشراكة بين البنوك العمومية والخاصة لتبادل الخبرات والاستفادة من مزايا الجانبين.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد سعيد بامخرمة. (1994). *اقتصاديات الصناعة*. جدة: دار زهران للنشر و التوزيع.
2. حسن مفتاح. (2018). *أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية، حالة الجزائر*. أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
3. عبد السلام أبو قحف. (2001). *أساسيات التنظيم والإدارة* (الإصدار 3). عمان: دار المعرفة.
4. عبد الغفور حسن كنعان المعماري. (2010). *اقتصاديات الإنتاج الصناعي*. عمان: دار وائل للنشر.
5. علاء فرحان طالب، وإيمان شبحان المشهداني. (2011). *الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف* (الإصدار الأول). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
6. علي بن الطاهر. (2011). *هيكل السوق وربحية القطاع دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري*. رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
7. فاطمة الزهراء طلحاوي. (2018). *أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنكي الجزائري دراسة قياسية (2000-2016)*. أطروحة دكتوراه. جامعة أحمد دراية، أدرار.
8. فلاح حسن الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن الدوري. (2006). *إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر* (الإصدار 3). عمان: دار وائل للنشر.
9. مراد حطاب. (2016). *أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة: صناعة الأدوية في الجزائر*. أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
10. نذير مياح. (2020). *دور التحليل الهيكلي للصناعة في صياغة الاستراتيجيات التنافسية لمنظمات الصناعة دراسة حالة بعض الصناعات الجزائرية*. أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
11. وليد بن التركي. (2019). *أثر التركيز الصناعي على أداء المؤسسة في الصناعة دراسة حالة خدمة الهاتف النقال في الجزائر*. أطروحة دكتوراه. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

12. la Banque d'Algérie. (2018, juillet). *Rapports annuels de la Banque d'Algérie*. Consulté le janvier 11, 2020, sur site de la Banque d'Algérie: <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>
13. la Banque d'Algérie. (2019, Décembre). *Bulletins Statistiques Trimestriels*. Consulté le Mars 20, 2020, sur site de la Banque d'Algérie: https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_FR.htm
14. Carlton, W., dennis, M., & perloff, j. (2008). *économie industrielle*. paris: De Boeck.
15. Demirguc-Kunt, A., & Huizinga, H. (2010). Bank activity and funding strategies: The impact on risk and returns. *Journal of Financial Economics*, 626-650.
16. Demsetz, H. (1973). Industry Structure, Market Rivalry, and Public Policy . *The Journal of Law and Economics* 16, 1-9.
17. Diamond, D. W. (1984). Financial intermediation and delegated monitoring. *The Review of Economic Studies*, 393-414.
18. Diamond, D., & Rajan, R. (2001). Banks and liquidity. *The American Economic Review*, 422-425.
19. Godefroy , N. d. (1995). *économie industrielle appliquée*. paris: vuibert.
20. Mirzaei, A., Moore, T., & Liu, G. (2013). Does market structure matter on banks' profitability and stability? *Journal of Banking & Finance* 37, 2920-2937.
21. Mishkin, F. (2010). *Monnaie, banque et marchés financiers*. paris: pearson.
22. Pessarossi, P., Thevenon, J.-L., & Weill, L. (2020). Does high profitability improve stability for European banks? *Research in International Business and Finance* 53.
23. Rhoades, S. A. (1983). CONCENTRATION OF WORLD BANKING AND THE ROLE OF U.S. BANKS AMONG THE 100 LARGEST, 1956-1980. *Journal of Banking and Finance* 7, 427-437.
24. the world bank. (2020). *World Development Indicators*. Retrieved January 16, 2020, from DataBank: <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#>